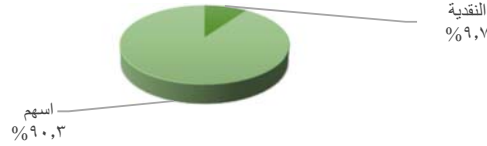


محفظه الصندوق

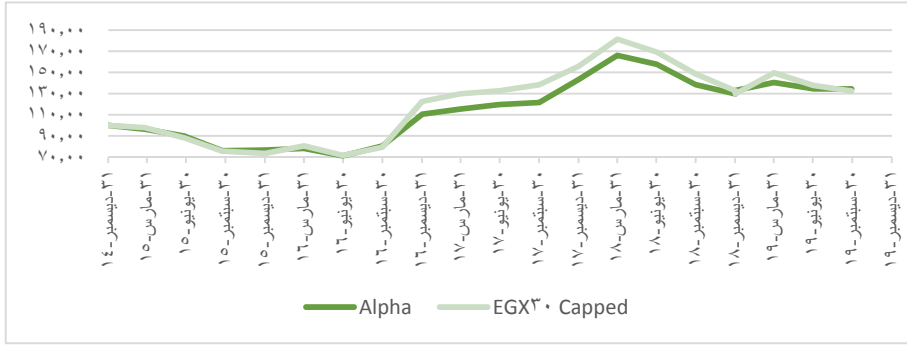
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠١٩	-١,١%
العائد منذ بداية العام ٢٠١٩	٢,٥%
٢٠١٨	-٩,٦%
منذ ٥ سنوات	٣٢,٩%
منذ التأسيس	١١٣,٨%

توزيع الأصول



الأداء



التقرير الربع سنوي

الربع الرابع لعام ٢٠١٩

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزينة وسندات الخزينة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	أسواق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	فبراير ٢٠١٣
سعر الوثيقة ج.م	٢١,٣٨
إجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	١ يوليو ٢٠١٧

بيانات التواصل

بنك الأهلي المتحد مصر	١٩٠٧٢
تليفون	
العنوان الإلكتروني	http://www.ahliunited.com/egypt/

تحليل السوق

أداء سوق والاستراتيجية

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX٢٠ بـ ٧,١% خلال عام ٢٠١٩ في حين انخفض مؤشر EGX٣٠ Capped بـ ٢,٣%. وقد حدث التباين بين أداء المؤشرين نتيجة أداء سهم البنك التجاري الدولي الذي ارتفع بـ ٤١,٨% خلال العام مما أدى إلى زيادة الوزن النسبي للبنك في مؤشر EGX٣٠ من ٣٢,١% في بداية العام إلى ٤٢,٠% في نهاية العام، في حين أن وزن البنك في مؤشر EGX٣٠ Capped تم تثبيته عند أقصى حد ١٥% طبقاً لقواعد المؤشر. نعتقد أن أداء السوق كان واقعي خلال عام ٢٠١٩ حيث كان مجزياً للشركات التي لديها قوائم مالية قوية وتدفقات نقدية إيجابية مما يعطيها قدرة على نمو الإيرادات والارباح بصورة منتظمة، في حين تأثرت الشركات الصناعية بسبب الانخفاض في أسعار السلع مما أثر على إيراداتها، مزدوجاً مع زيادة في سعر التكلفة بسبب استراتيجية الحكومة لتحرير أسعار الطاقة بالإضافة إلى نسبة الديون المرتفعة.

نلاحظ أن التذبذبات التي شهدتها الأسواق الناشئة بالإضافة إلى التطورات الاجتماعية والسياسية أثرت سلباً على السوق المصري، ولكن نعتقد أنه باستقرار الأوضاع المالية والسياسية سيعاود السوق اتجاهاه التصاعدي لأسباب التالية: (١) استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية خصوصاً أن مصر حققت فائض في الموازنة، وخفضت عجز الحساب الجاري بالإضافة إلى توقعات لتحقق نمو في إجمالي الناتج المحلي في حدود ٥,٥% - ٦,٠% خلال السنة المالية القادمة. (٢) يبنّي البنك المركزي سياسته التوسعية حيث قامت لجنة السياسة النقدية بخفض الفائدة بـ ٢,٥% عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، بالإضافة إلى المبادرات الجديدة التي يتخذها البنك المركزي والحكومة لدعم نمو القطاع الخاص. (٣) انخفاض معدلات التضخم بالإضافة إلى انخفاض الفوائد سيؤدي إلى تعزيز الاستهلاك الخاص مما سينعكس على ربحية الشركات. (٤) وجود اهتمام أجنبي في سوق الدين المصري بإجمالي استثمارات أجنبية تبلغ ١٧ مليار دولار في الأذون المحلية على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة وتقلير قيمة الجنيه المصري بحوالي ١١,٥% مقارنة بالدولار خلال عام ٢٠١٩.

نعتقد أن السوق المصري مريح من حيث التقييم الذي يتداول عليه حالياً، بمضاعف ربحية منخفضة تاريخياً عند مستوى ٨,٠ مرة لعام ٢٠٢٠ مما يعني خصم بنسبة ٢٩,٠% من مضاعف ربحية MSCI للأسواق الناشئة لعام ٢٠٢٠ الذي يبلغ ١٣,٢ مرة. نلاحظ أن تاريخياً عندما تداول السوق عند مستوى مضاعف ربحية يقدر بـ ٨,٠ مرات، أداء الـ ١٢ شهر التالي لم يسجل أداء سلبى وبناء على مجموعة من الملاحظات تحقق عائد إيجابي بأدنى عائد ١٧% وأقصى عائد ٩٣% ومتوسط بلغ ٥٤%.

الاقتصاد المصري

- ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥,٦% في الربع الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥,٣% في الربع نفسه من العام المالي السابق، وتستهدف الحكومة وصول معدل النمو إلى ٦,٠% في الفترة المتبقية من العام المالي الحالي
- خفضت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي أسعار الفائدة بنحو ١٠٠ نقطة أساس. لتصبح سعر الفائدة على الإيداع ١٢,٢٥% وعلى الإقراض ١٣,٢٥%، مما يعني إجمالي ٤٥٠ نقطة في عام ٢٠١٩ و ٦٥٠ نقطة منذ فبراير ٢٠١٨
- أعلن البنك المركزي رفع الحد الأقصى لقروض الأفراد إلى ٥٠% من الدخل الشهري بدلاً من ٣٥%. وسيطبق الحد الأقصى الجديد على القروض لأغراض استهلاكية بما في ذلك القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وقروض السيارات للاستخدام الشخصي. ورفع البنك المركزي أيضاً الحد الأقصى للقروض العقارية للإسكان الشخصي إلى ٤٠% بدلاً من ٣٥% حالياً. ويأمل قطاع السيارات أن تؤدي تلك الخطوة إلى إنعاش السوق
- رفعت وكالة موديز تصنيفها الائتماني لمصر إلى (B+) بنظرة مستقرة
- انخفضت نسبة البطالة في الربع الثالث من العام حيث وصلت إلى ٧,٨% مقارنة بـ ١٠,٠% في الربع الثالث من عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك ارتفعت القوة التشغيلية بحوالي ٣٤ مليون لتصل إلى ٢٨,٤ مليون مواطن
- ارتفع احتياطي النقد الأجنبي من ٤٥,٤٠ إلى ٤٥,٤٠ مليار دولار في شهر ديسمبر ٢٠١٩ وهو ما يعني نسبة تغطية تبلغ ٨,٢ شهر من الواردات
- زيادة معدل التضخم خلال شهر ديسمبر ليصل إلى ٧,١% بالمقارنة بـ ٣,٦% في شهر نوفمبر